أكد أن ترشيق الحكومة على مراحل سيضيف للبلاد معضلة جديدة

الحكيم يتهم شخصيات سياسيّة وأمنية بارتياد الملاهي الليلية واستغلال الفتيات القاصرات

بغداد / متابعة المدى

انتقد رئيس المجلس الأعلى الإسلامي العراقي عمار الحكيم ظاهرة انتشار الأندية والملاهي الليلية في العاصمة والتي قال إنها اتسعت بشكل كبير دون موافقات أو ترخيص قانوني،معبرا عن الأسف لعدم التزامها ومراعاتها للآداب العامة وعدم احترامها للمواطنين.

وخص بالذكر منطقة الكرادة في بغداد والتي قال إنها معروفة بالتزامها الديني ونسيجها الاجتماعي المحافظ،مشيرا الى أن الإحصائيات تؤكد أن هذه المنطقة وحدها تضم ٧٢ ناديا ليليا غير مرخص، معتبرا أن هذه الظاهرة تمثل خرقا واعتداء سافرا على حرية المواطن وحالة غريبة وغير متعارف عليها،حتى في الدول الغربية التي تخضع مثل هكذا أماكن فيها الى ضوابط وقوانين صارمة.

وانتقد ارتياد بعض الشخصيات المهمة لهذه الملاهي واستغلال مناصبهم في حمايتها ومنع تطبيق القوانين عند التعامل معها.

وأضاف الحكيم أن ما يثير الأسف الشديد أن بعض المرتادين لهذه الملاهي هم من الشخصيات الأمنية والسياسية المهمة، والتي لم يسمها،لكنه قال إنها تقوم بحمايتها من عقوبات القانون،إضافة الى استخدامها للفتيات القاصرات اللواتي يتم إحضارهن من محافظات عراقية مختلفة "لتقديم الخدمات" وهو أمر لا يليق بمدينة تتمسك بأعرافها وقيمها كبغداد، كما قال.

خطورة الترشيق الحكومي على مراحل

وعلى صعيد آخر أشار الحكيم في كلمة له خلال الملتقى الثقافي الأسبوعي للمجلس الأعلى في بغداد الى ضرورة الاتفاق على رؤية سياسية موحدة وواضحة لموضوع الترشيق الحكومي داخل قبة مجلس النواب،ومن ثم جدولة الترشيق بعد الاتفاق على هذه الرؤية بين الكتل السياسية. وأكد على ضرورة اعتماد الكفاءة والنزاهة ومراعاة التوازن في توزيع الحقائب الوزارية والمناصب الأخرى مشيرا الى أن الترشيق الوزاري لا يعني عقوبة للمسؤول في المؤسسات المشمولة به،مبينا ان الترشيق هو إجراء ضروري جاء استجابة للمطالب الشعبية ولتسهيل قنوات القرار الذي يخدم المواطن ويصب في صالحه.

وشدد الحكيم على ضرورة أن يكون الترشيق الحكومي كاملا لا منقوصا. وحذر من أن الترشيق المنقوص الذي يعتمد نظام المراحل المتمثل بإلغاء وزارات الدولة أولا،ومن ثم مرحلة دمج الوزارات المتشابهة في مهامها ومن ثم الترشيق على مستوى وكلاء الوزراء والهيئات المستقلة سيتحول الى مشكلة اكبر ومعضلة جديدة تضاف الى مشاكل البلاد ويعمق الخلافات بين القوى السياسية.

وأضاف أن الترشيق المنقوص سيأخذ وقتا طويلا وان الموضوع الذي يراد له أن يعالج بخطوة واحدة سيعالج على مراحل مما سيولد جدلية جديدة بين الأطراف،مستشهدا بطريقة حل المشاكل على دفعات ومنها موضوع الوزارات الأمنية التي بقيت شاغرة حتى الآن برغم مضي ٨ أشهر على تشكيل الحكومة الحالية.

واعتبر فراغ الوزارات الامنية المهمة لهذه الفترة الطويلة سابقة خطيرة لم تحدث في تأريخ العراق السياسي،متسائلا بالقول "اذا كان تأخر الوزارات الامنية نتيجة تبعات الحكومة المنقوصة فما بالك بالترشيق المنقوص".

وأكد على ضرورة اعتماد النزاهة والكفاءة في اختيار الوزراء وقال إن الإشكالية الأساسية هي في طرح مشروع الترشيق بشكل منقوص وليس بشكل كامل حيث يجري الحديث اليوم عن ترشيق يبدأ بإلغاء وزارات الدولة ثم في المرحلة الثانية دمج وزارات لها مهام متقاربة ثم في خطوة ثالثة يتم الترشيق في وكالات الوزارات والمؤسسات العامة،ثم في المرحلة الرابعة الهيئات المستقلة ثم يتم الرجوع للعودة الى الترشيق في مرتبة خامسة وسادسة وسابعة.

وأشار الى ان هذا المنهج في الترشيق الذي أريد له أن يحل مشاكل البلد ويسرع في حل المعضلات التي تواجه المواطنين سيتحول الى مشكلة أخرى من مشاكل البلد ومعضلة من المعضلات السياسية التي ستنشغل بها الساحة السياسية لفترة أخرى من الزمن.

وقال "نحن أمام ظاهرة نادرة في التاريخ السياسي وهي الحكومة المنقوصة فقد مرت شهور طويلة دون ان تتشكل الوزارات الأمنية التي هي وزارات مهمة ،فإذا كنا كل هذه الفترة لم ننجح في ان نتقدم خطوة باتجاه إتمام الحكومة المنقوصة فمتى سنتمكن من تحقيق الترشيق المنقوص؟". يذكر ان مجلس النواب العراقي وافق الاثنين الماضي مبدئيا على طلب رئيس الوزراء نوري المالكي بتقليص عدد وزارات حكومته من ٤٢ وزارة الى ٢٩ من خلال الغاء وزارات الدولة الثلاثة عشر كمرحلة اولى تتبعها ثانية بدمج بعض الوزارات المتقاربة في اختصاصاتها.

وانتقد الحكيم التصلب والتصعيد في المواقف السياسية بين الكتل السياسية مما ينعكس سلبا على المواطن العراقي مشيرا الى ان الشارع العراقي قد مل من المناكفات والتراشق بين الفرقاء السياسيين ومذكرا بان العراقيين بأمس الحاجة الى التهدئة ومعالجة الازمات ووحدة الصف وانجاح الحوار بين الفرقاء السياسيين والالتزام بالاتفاقات المبرمة بينهم والاسراع في تسمية الوزراء الامنيين المستقلين. وفي وقت سابق انتقد الحكيم العروض التي قدمها الوزراء العراقيون مؤخرا عن انجازات وزاراتهم خلال المئة يوم للإصلاح وقال انها كانت إنشائية وأهملت هموم الناس.

وأضاف أن الجلسات العلنية لمجلس الحكومة التي عرض خلالها الوزراء ما حققوه خلال مهلة الأيام المئة التي أعلنها رئيس الحكومة نوري المالكي لإصلاح الأوضاع العراقية استجابة لمطالب تظاهرات الاحتجاج التي عمت البلاد في شباط (فبراير) الماضي وان كانت خطوة ايجابية لكنها لم تكترث لهموم المواطنين ولم تلامس احتياجهم للخدمات مثل الكهرباء والماء وغيرها.

وقال انه كان الأجدر بالوزراء ان يستعرضوا خططهم لتخفيف هموم الناس والاهتمام بها حتى يشعروا بأن مسؤوليهم يتابعون أحوالهم،منتقدا الصيغة الانشائية لخطابات الوزراء. وكانت القائمة العراقية بزعامة اياد علاوي قد هددت أمس بالعمل على سحب الثقة عن الحكومة الحالية والدعوة لانتخابات مبكرة فيما إذا لم ينفذ زعيم ائتلاف دولة القانون رئيس الحكومة نوري المالكي اتفاقات أربيل التي تم التوصل اليها أواخر العام الماضي لتحقيق الشراكة الوطنية بين القوى السياسية.

دعوة لمراعاة حقوق الناس في قانون حرية التعبير والتجمع

وأشار الحكيم الى أهمية مشروع قانون حرية التعبير والتجمع المعد من قبل مجلس رئاسة الوزراء تمهيدا لمناقشة مجلس النواب له قريبا،مشددا على ضرورة ان يكون هذا القانون من اهم القوانين التي تهتم برأي الناس المختلف مع الحكومة. وأشار الى ان هذا القانون ينظر له إقليميا ودوليا كمؤشر عن صدقية النظام الديمقراطي في العراق واحترامه لحقوق الانسان وتوفيره للحريات،داعيا الى التأكد من توفر المعايير الصحيحة في مواده،وقال ان هذه هي مسؤولية مجلس النواب لأنه مرجعية الشعب في ضمان حق التعبير.

وكانت منظمة مراقبة حقوق الإنسان "هيومن رايتس ووتش" دعت الاسبوع الماضي مجلس النواب العراقي إلى عدم الموافقة على مشروع قانون حرية التعبير والتجمع بسبب تضييقه على الحريات، مؤكدة أن مشروع القانون يسمح للسلطات بالتضييق على الحقوق المحمية بدعوى المصلحة العامة والنظام العام أو الآداب العامة والتجريم المقترح لحرية التعبير وإهانة الرموز المقدسة.

ودعا نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المنظمة جو ستورك العراق إلى "مراجعة مشروع القانون لأبعاد الأحكام القانونية الواردة فيه التي تضيق على هذه الحريات". وأضاف أن "هذه الأحكام وكذلك التجريم المقترح لحرية التعبير فيما يخص الإهانات للرموز المقدسة أو الأشخاص تخرق بوضوح القانون الدولي".

وعن تقرير الأمم المتحدة الاخير الذي أشار الى وجود ١٥ مليون طفل في العراق منهم ٥ ملايين يتيم وهي نسبة تصل الى ١٦ ٪ من مجموع السكان مما يجعل العراق يحتضن النسبة الأكبر في عدد الأيتام عبر عن الأسف لهذا العدد الضخم من الأيتام مقابل وجود ١٩ دارا فقط لرعايتهم أربعة منها في بغداد والباقي في المحافظات داعيا الى اعتبار شهر رمضان شهرا لكفالة اليتيم ورعايته وتوفير فرص العيش لهم. وحث الحكومة ومنظمات المجتمع المدني وميسوري الحال على تحمل مسؤولياتهم تجاه هذه الشريحة المهمة في المجتمع.

وعلى صعيد آخر أشاد الحكيم بإجراءات وزارة التخطيط لتوسيع صلاحيات الحكومات المحلية في المحافظات معتبرا هذه الخطوة موفقة وبالاتجاه الصحيح. ودعا الى ضرورة منح الصلاحيات للحكومات المحلية المنتخبة لأنها "أدرى باحتياجات محافظتها من وزير يجلس في بغداد ولا يعرف شيئا عن المحافظة او ربما لم يزرها ولو لمرة واحدة".

وأوضح ان هناك مشاريع في المحافظات تنفق عليها الأموال وهي ليست من أولويات مواطنيها ،فضلا عن انه لا يحق للحكومة المحلية ان تتدخل في عمل هذه المشاريع او في اختيار المقاولين كونها منحت من قبل الوزارات حصرا.

وأكد الحكيم دعمه لخطوة توسيع صلاحيات الحكومات المحلية التي بدورها ستدعم النظام الاتحادي في العراق وتجعل مسؤولية الحكومة في بغداد تقتصر على الإشراف والمتابعة وتزويد المحافظات بالخبرات اللازمة والخطط التنموية.

حكام عرب متشبثون بالسلطة برغم تعرض بلدانهم للتقسيم

وأشار الحكيم الى أن المنطقة العربية تعيش فترة صعبة وقال "هناك دول تحررت وأخرى لم تتحرر بعد" منتقدا بعض الزعامات العربية التي تتشبث بالسلطة حتى لو كان ذلك سيؤدي الى تقسيم بلدانها ضمانا لبقائها في السلطة "من باب ان تحكم جزءا من الوطن ولا تتنازل لإرادة الشعوب التواقة للحرية والتنمية".

وأشاد بموقف الشباب المصري الذي رفض توسيع صلاحيات الحكومة الانتقالية داعيا الشعوب العربية الى المضي قدما في صياغة الدساتير وإجراء الانتخابات والاعتماد على إرادة الشعب في اختياره لمن يدير ثرواته وطموحاته بإخلاص.

وطالب تلك الزعامات بالدخول في حوارات صادقة مع المعارضة مبينا ان ذلك هو المنفذ الوحيد لاستعادة ثقة الشعب. وشدد على انه لامناص من تلبية مطالب الشعوب وقال انه بدون ذلك ستكون البلدان العربية أمام خيارات صعبة. مؤكدا ان التشبث بالسلطة لن يزيد الحكام الا عزلة عن شعوبهم.

الإقليم يفند اتهامات مسؤولين في طهران

صالح: لن نقبل بأي اعتداء إيراني على كردستان

متابعة/ المدى

أكد رئيس حكومة إقليم كردستان العراق برهم صالح أن حكومة الإقليم لن تقبل بان تكون أراضي الإقليم منطلقا لأي عمل يهدد أمن جيرانه، مثلما لن تقبل بأي عمل يهدد أمن الإقليم.

وجاء توكيد رئيس حكومة الإقليم في معرض رده في تصريح لإذاعة العراق على اتهام مسؤولين إيرانيين حكومة إقليم كردستان العراق بتخصيص أراض لحزب الحياة الحرة الإيراني المعارض لاستخدامها كمعسكرات لتدريب عناصر الحزب ومن ثم القيام بهجمات على القوات الإيرانية انطلاقا من أراضي الإقليم.

وفند صالح هذه الاتهامات واصفا إياها بـ"المغالطة المقصود منها توتير العلاقات بين الإقليم وإيران".

الى ذلك وصف جبار ياور الأمين العام لوزارة البيشمركة الاتهامات التي صدرت عن مسؤول عسكري إيراني بـ"الباطلة" وقال إنها "عارية عن الصحة وهي تبرير غير منطقي للقصف الإيراني المستمر للقرى الحدودية والذي تسبب في تهجير مئات العوائل في تلك المناطق وخسائر مادية كبيرة".

وأكد ياور "لو كانت الادعاءات الإيرانية صحيحة لكان القصف الإيراني المستمر منذ خمس سنوات لأراضي الإقليم قد نال من احد هذه المعسكرات المزعومة او قتل احد عناصر هذا الحزب في هذه المعسكرات".

وحمل أعضاء مجلس النواب القوات الأميركية مسؤولية الحفاظ على الأراضي العراقية، وينتقدون أنفسهم لتصارعهم على السلطة مبتعدين عن الموقف الواحد تجاه دول الإقليم،

وغادرت لجنة "تقصي الحقائق" الأربعاء إلى كردستان للاطلاع عن كثب حول واقع الانتهاكات، والتي تتكون من ممثلين عن لجان حقوق الإنسان القانونية و الأمن والدفاع.

ويقول القيادي الكردستاني النائب محمود عثمان "إن الوجود الأميركي أسهم وبشكل كبير في إحداث هكذا اعتداءات على العراق وبرحيلهم ستنتهي"، مستدلا بـ"مساندة واشنطن لكل من الكويت وتركيا في انتهاكهما للسيادة العراقية بالرغم من أنها المسؤولة عن الوضع الأمني في البلاد وبشكل كبير وكذلك صمتها غير المبرر تجاه القصف الإيراني على الأراضي العراقية".

وعن عجز الحكومة في معالجة هذه الخروقات التي تحدث من قبل دول الجوار يوضح عثمان في اتصال هاتفي مع "المدى" أمس "تعاني الحكومة العراقية عددا من المشاكل الداخلية تجعلها مكتوفة الأيدي لمواجهة الأخطار الإقليمية، لكن عليها ان تقف بحزم ضد أي جهة تحاول انتهاك السيادة العراقية وتتنحى عن مركز الضعف، اما بالحوار الدبلوماسي وعلى مستوى عال مع هذه الدول من اجل الكف عن هذه الانتهاكات او باللجوء الى المجتمع الدولي والأمم المتحدة وما هو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة في حال تمادي هذه الدول في تجاوزها على البلاد".

وبالمقابل تقول مصادر مقربة من رئيس الوزراء نوري المالكي ان الأخير يحاول جاهدا معالجة جميع الملفات واحدة تلو الأخرى فهو لا يستطيع مواجهة جميع الأخطار التي تواجه البلاد، فان المالكي ينصرف الآن الى ملف ميناء مبارك ويحاول بشتى الطرق السياسية والدبلوماسية إيجاد الحلول له كي يتفرغ الى باقي الملفات.

ويرى مراقبون أن ضعف تعامل الحكومة مع تدخلات الجوار يعود الى جمله من الأسباب التي من بينها الخلافات السياسية التي بين الكتل ، وبحسب المصادر السابقة "حين يتحرك رئيس الوزراء على إيران او تركيا او سوريا توجد هناك أطراف سياسية تدافع عن هذه الدول وهي مشتركة داخل الحكومة وبالتالي تضعف من موقف السياسة الخارجية".

واتفق زعيم الكتلة العراقية البيضاء حسن العلوي مع عثمان ويقول "إن الانقسامات السياسية التي يعاني منها المشهد العراقي بين الفرقاء المشكلين للسلطة أسهم في إضعاف الموقف العراقي تجاه هذه الدول وبالتالي استغلت هذه الدول المجاورة الفرصة و أخذت تتدخل في العراق بشتى الطرق".

كما حمل العلوي في حديثه السابق لـ"المدى" القوات الأميركية مسؤولية كبيرة لأنها حين دخلت العراق اعتبرت نفسها ضامنة لأمنه وسلامة أراضيه، ويتابع "ان حل الجيش العراقي اضعف من هيبة الدولة وباتت بغداد لديها قوات أمنية لا دفاعية لا تستطيع من خلالها حفظ الأمن والسلم".

تظاهر عراقيون في محافظة كركوك، الأربعاء الماضي ، احتجاجا على القصف الإيراني على المناطق الحدودية، في حين دعوا الحكومة العراقية إلى التدخل لحماية تلك المناطق.

ونقلت تقارير صحفية حينها ان العشرات من المواطنين تجمعوا ، قرب قلعة كركوك (وسط المحافظة) معلنين إدانتهم واستنكارهم للقصف والتوغل الإيراني في لقرى الكردية على الحدود بين البلدين.

وأضافت أن المتظاهرين طالبوا الحكومة العراقية بالتدخل لحماية المناطق الحدودية.

زيباري: القوات العراقية غير جاهزة

وزارة الخارجية ترجح بقاء محددا للأميركان بعد ٢٠١١

متابعة/ المدى

رجح وزير الخارجية هوشيار زيباري أن يحصل توافق على تمديد وجود عدد محدد من الجنود الأميركيين الى ما بعد موعد الانسحاب المقرر نهاية العام الحالي، وذلك في إطار مهمة "تدريبية" ترعاها مذكرة توقع بين وزارتي الدفاع العراقية والأميركية.

وقال زيباري لصحافيين في بغداد إن "الاتفاقية الأمنية بين بغداد وواشنطن تنتهي بنهاية العام الحالي، ومن الصعوبة تجديدها على صورتها".

لكنه أكد ان "هناك تفهما كبيرا للحاجة الى مدربين عسكريين أميركيين"، مشيرا الى ان "القوات العراقية غير جاهزة بصورة كاملة، لذلك يحتاجون الى مدربين".

وأضاف ان "وحدات التدريب لن تكون كبيرة"، من دون ان يعطي المزيد من التفاصيل.

ويبلغ عدد الجنود الأميركيين في العراق حاليا ٤٧ ألفا، وتقوم معظم هذه القوات بمساعدة نظرائها في القوات العراقية بالتدريب والتجهيز، كما لا تزال هذه القوات تنفذ عمليات لمكافحة الإرهاب والدفاع عن النفس.

وأكد زيباري انه "لن تكون هناك اتفاقية جديدة" حول بقاء قوات أميركية.

ورجح "أن تقول وزارة الدفاع العراقية إنها تحتاج الى مدربين ويتم تنظيم (ذلك) بمذكرة بين وزارة الدفاع العراقية والبنتاغون".

وتنص الاتفاقية الأمنية التي وقعتها بغداد وواشنطن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، على انسحاب كامل للقوات الأميركية من العراق نهاية عام ٢٠١١.

ويكثف المسؤولون الأميركيون منذ أشهر من مساعيهم لإقناع بغداد بالإبقاء على قوة أميركية الى ما بعد موعد الانسحاب، إلا أن احتمال تمديد هذا الوجود العسكري الأميركي يواجه معارضة شعبية كبيرة.

وكشفت "المدى" مطلع الشهر الحالي عن شبه اتفاق بين بغداد وواشنطن على بقاء القوات الاميركية حتى نهاية ٢٠١٦، كما تحدد المذكرة المقرّات والقواعد التي سوف يستخدمها الاميركيون في العراق بعد نهاية العام الحالي.

وأظهرت المذكرة وجود نقاش مكثف بين الحكومتين العراقية والأميركية بهذا الصدد إذ تقول "تتشرف السفارة "الاميركية" بالإشارة إلى النقاش الذي دار مؤخرا بين حكومتينا بخصوص ضرورة عقد اتفاقية تكون بشكل عقد خاضع للقوانين المحلية من اجل الاستخدام المؤقت لقطع معينة من الأراضي من قبل سفارة الولايات المتحدة لغرض دعم برامجنا الدبلوماسية المشتركة والتي تتضمن المساعدة العسكرية و تدريب الشرطة والتدريب القضائي ومشاريع التنمية الاقتصادية".

وبحسب المذكرة، التي احتفظت المدى بنسخة منها، فإن واشنطن تقترح الآتي: "استخدام الأراضي وفقا للقانون العراقي، وموافقة وزارة الخارجية على السماح لسفارة الولايات المتحدة باستخدام العقارات المبينة لاحقا مع ملحقاتها على أساس الاستخدام بمقابل سنوي قدره ألف دينار عراقي لكل عقار، وذلك دعما لبعثة الولايات المتحدة في البلاد".

وعن مواقع تواجد الاميركان بعد انتهاء الاتفاقية فتحددها المذكرة بالمحافظات الآتية "البصرة في موقع القنصلية المؤقتة وموقع البصرة للطيران، أما في كركوك والموصل فيكون في موقع السفارة في هاتين المحافظتين، في حين سيكون تواجدهم ببغداد في منشأة تدريب الشرطة بالقرب من كلية الشرطة في بغداد ووزارة الداخلية، وموقع بغداد للطيران داخل مطار بغداد، ومنشأة دعم السفارة بالقرب من السفارة داخل المنطقة الدولية، وفي أربيل يتركز التواجد في منشأة دعم للقنصلية بالقرب من مطار أربيل، وداخل مطار أربيل".

أما مدة استخدام الأراضي فتبينه المذكرة "ينتهي، بتاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠١٦، ويمكن تمديد فترة الاستخدام بعد موافقة الطرفين على ذلك".

ولطالما رفضت الحكومة العراقية الإدلاء بأي تصريحات حول موقفها من الاتفاقية الأمنية والانسحاب بالرغم من مرور الوقت وقرب موعد خروج القوات الاميركية، في حين يرى المراقبون أن التيار الصدري وائتلاف العراقية يحاولان إيقاع رئيس الوزراء نوري المالكي بمأزق اتخاذ هذا القرار وحده من اجل تحمل عواقبه على اعتبار أن البلاد ستشهد توترا امنيا في كلتا الحالتين.

ففي حال الانسحاب يرجح أن يكون هناك فراغ امني تعجز القوات العراقية عن ملئه، وفي حال البقاء ستخرج فصائل مسلحة تقول إنها تقاتل المحتل، الأمر الذي يدخل البلاد في أزمة أمنية جديدة.

إلا أن الكتلتين "العراقية والصدريين" تشددان على أن قرار الحسم بيد المالكي باعتباره القائد العام للقوات المسلحة والمشرف على الملف الأمني وعليه اتخاذه بالمشاورة مع أصحاب الاختصاص والعسكريين، الذين اشتكوا بدورهم من سطوة السياسيين عليهم، بمن فيهم المالكي، ومحاولة إبعادهم عن هذا الملف الخطير.

وفي الجزء الخامس من المذكرة فإن "وزارة الخارجية تتعهد بأنها مخولة على نحو واف بتنفيذ ما ورد في هذه المذكرة والوفاء بالالتزامات الواردة فيها، وان هذه المذكرة لا تتعارض مع حقوق وزارة الخارجية أو أية جهة حكومية أخرى (تعالج موضوع حقوق الأفراد وملكيتهم للعقارات إن وجدت) وان تتعهد بتمكين السفارة من حيازة تلك العقارات إن وجدت، وان تتعهد بتمكين السفارة من حيازة تلك العقارات دون أي انقطاع أو مضايقة من قبل أي شخص آخر يدعي الحق على تلك العقارات أو على بعضها وتضمن وزارة الخارجية عدم مسؤولية السفارة وعدم تحملها أي ضرر من جراء مطالبات أو دعاوى من قبل أي شخص يتعلق بتلك العقارات أو بعضها".

وتضيف المذكرة بان وزارة الخارجية تتعهد بتمكين السفارة من استلام أو حيازة العقارات خالية من أي مطالبات أو إجراءات. وبخلافه تستطيع السفارة اتخاذ كافة الإجراءات القانونية الضرورية في الوقت المناسب لتمكينها من ممارسة حقوقها الواردة في هذه المذكرة.

وتتحمل وزارة الخارجية مسؤولية تعويض السفارة عن أية تكاليف مترتبة على ذلك (بضمنها كافة أجور المحاماة والتكاليف) في اقرب وقت ممكن بعد إبلاغ السفارة وزارة الخارجية مسبقا عن ذلك.